الأمم المتحدة

A/66/615

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٥٤ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

شرطة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام*

أولا - مقدمة

١ - غالبا ما تتسم بلدان النزاع وبلدان ما بعد النزاع بانهيار القانون والنظام العام وبإخفاقات كبرى في مجال الأمن وحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تقلص ثقة الجمهور بالقطاع الأمني. بيد أنّ حضور شرطة الأمم المتحدة يسهم في استعادة ثقة الناس بشرطة الدول المضيفة[(١)] وبهياكل سيادة القانون ككل. فأفراد شرطة الأمم المتحدة يعملون، من خلال إرساء ثقافة خدمة الناس والتّفاعل مع المجتمع المحلي ومشاركة المواطنين، على مساعدة الدول المضيفة في استعادة ثقة من تخدم من المجتمعات المحلية، وهو الأمر الذي يعد عاملا أساسيا في الأداء الفعال للشرطة الوطنية. لكنّ أعظم عنصر في بناء ثقة المجتمع هو ما تبذله شرطة الدول المضيفة من جهود مهنية بارزة لإحداث تحسينات أمنية ملموسة. ومن ثم، فإنّ جهود حفظ السلام ذات الصلة بالشرطة موجّهة إلى تحقيق هذه الغاية.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد.

(١) بما أنّ عددا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس لديه جهاز شرطة وطني موحّد، فإنّ مصطلح ''شرطة الدولة المضيفة'' يُستخدم في كامل هذا التقرير ليعني شرطة المدن والمحافظات والشرطة الاتحادية/الوطنية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون.

130112 130112 11-64147 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وقد سلمت الأمم المتحدة منذ وقت طويل بأنّ التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي هي تحديات ذات طابع متطور. فالنزاعات داخل الدول اليوم تنضاف إليها التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة، التي تشمل الاتجار والإرهاب والاحتيال المالي، وذلك على النحو المبين في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١[٢]. وقد وصلت هذه النزاعات اليوم إلى مستوى من الخطر على السلام والأمن الدوليين والإقليميين والأمن يشبه مستوى الخطر الذي كانت تشكله النزاعات التقليدية بين الدول في الماضي.

٣ - ومثلما تغيّرت التهديدات، فإنّ مواجهة هذه التهديدات يجب أن تتغير أيضا. ولذلك، تتجلى أهمية شرطة الأمم المتحدة ضمن مجال دعم الأمن العالمي في تزايد الطلب عليها وفي التعقيد المتزايد للولايات المسندة ضمن مجال الشرطة، التي تتراوح بين إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الشرطة التابعة للدول المضيفة وبين توفير الحماية للمدنيين الذين يواجهون خطرا وشيكا في التعرض للعنف الجسدي.

٤ - وقد طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في تقرير أعمال دورتها الموضوعية لعام ٢٠١١ (A/65/19، الفقرة ٧٨)، إلى الأمانة العامة إعداد تقرير شامل عن سير العمل في شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وعن التحديات التي تواجهها عناصر الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقديم هذا التقرير إلى اللجنة.

٥ - وهذا التقرير، المقدم استجابة لهذا الطلب، يتناول بالوصف التقدم المحرز منذ صدور تقرير مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٨ الذي وضعه مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن إدارة عمليات شرطة الأمم المتحدة، ومنذ إنجاز الاستعراض الداخلي لشعبة الشرطة في عام ٢٠٠٨، وصدور تقرير عام ٢٠٠٨ الذي أعده فريق الخبراء عن قدرة الشرطة الدائمة في سنتها الأولى من العمل (A/63/630).

٦ - كما يوضح التقرير أهمية شرطة الأمم المتحدة المتزايدة باعتبارها عنصرا أساسيا في تحقيق السلام والأمن الدائمين، والتحديات المطروحة اليوم بهذا الشأن، والطرائق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تواجه بشكل أفضل تلك التحديات مستخدمة في ذلك بمزيد من الكفاءة موارد عالمية قليلة. وهو يبيّن أيضا كيف عززت الموارد الجديدة المقدمة إلى شعبة الشرطة سير عمل الشعبة وأسهمت في توطيد الخدمات المقدمة في هذا المجال.

(٢) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاعات والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

٧ - ويعرض التقرير أيضا ملاحظات بشأن كيفية مواصلة تعزيز الأثر الدائم لشرطة الأمم المتحدة، والاستفادة من تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠ (A/55/305-S/2000/809)، ومن الورقة غير الرسمية لعام ٢٠٠٩ المعنونة ''خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''[٣]، ومن غيرها من مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة كالاستعراض المستقل للقدرات المدنية في أعقاب النزاعات (S/2011/85-A/65/747).

٨ - ويشيد هذا التقرير بتفاني موظفي شرطة الأمم المتحدة وبالزملاء الذين ضحوا بأرواحهم خدمةً للسلام.

ثانيا - ولايات شرطة الأمم المتحدة وهياكلها ومهامها

٩ - في عام ١٩٦٠، تم نشر وحدة تتألف من ٣٠ ضابط شرطة من غانا وذلك من أجل تقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في الكونغو، التي أذن بها قرار مجلس الأمن ١٤٣ (١٩٦٠). ومنذ ذلك الحين، ازداد الطلب على شرطة الأمم المتحدة، التي شهدت صفوفها نموا هائلا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. فبعد أن لم يكن هناك في عام ١٩٩٤ سوى ٦٧٧ ١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة المنتشرين، أصبح عدد هؤلاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يبلغ ٣٣٣ ١٤ ضابطا يعملون في خدمة ١٢ عملية من عمليات حفظ السلام و ٦ بعثات سياسية خاصة (انظر المرفق الأول).

١٠ - وفي هذه الأثناء، راحت مهام الشرطة المأذون بها تزداد تعقيدا. فقد كان أفراد الشرطة، في البعثات الأولى، يُنشرون بالأساس كمراقبين، لكنّ الجوانب المتعلقة بالشرطة من الولايات الحالية أصبحت تقتضي من شرطة الأمم المتحدة أن تساعد الدول المضيفة والشركاء الآخرين على إعادة بناء وإصلاح ما لديهم من شرطة ومؤسسات إنفاذ قانون أخرى، فضلا عن أن توفّر الدعم المتعلق بعمليات الشرطة ضمن كافة المهام التي تؤديها الشرطة. وقد أدى هذا النمو في الحجم وفي تعقّد المهام حتما إلى تحوّل نوعي لشرطة الأمم المتحدة.

ألف - الولايات

١١ - الجوانب المتصلة بالشرطة من الولايات التي أذن بها مجلس الأمن تندرج ضمن الفئات الثلاث التالية: (أ) تقديم الدعم لإصلاح وإعادة هيكلة وبناء الشرطة الوطنية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون؛ (ب) تقديم الدعم التشغيلي لشرطة الدول المضيفة ولغيرها من

(٣) الورقة متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/peacekeeping/documents/newhorizon.pdf.

وكالات إنفاذ القانون، بوسائل منها نشر وحدات الشرطة المشكلة؛ (ج) والقيام مؤقتا بمهام الشرطة وبمهام إنفاذ القانون الأخرى. وعلاوة على ذلك، يتضمن العديد من الولايات المأذون بها في الآونة الأخيرة إشارات محددة إلى مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوفير الحماية للمدنيين، وهو ما يبرز الدور الأساسي الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ المهام على نطاق البعثة.

تقديم الدعم لإصلاح شرطة الدول المضيفة وإعادة هيكلتها وبنائها

١٢ - كُلِّفت شرطة الأمم المتحدة أوّل مرة بمهام تطوير المؤسسات في التسعينات، بما في ذلك ضمن البعثات العاملة في كمبوديا وهايتي والبوسنة والهرسك. بيد أنّ جميع الولايات الجديدة أصبحت، منذ عام ٢٠٠٣، تشتمل على مهام الإصلاح وإعادة الهيكلة والبناء.

١٣ - وتبدأ البعثات عادة بإجراء تقييم قد يشمل وضع قائمة بعدد أفراد الشرطة وتحديد ملامح القطاع الأمني، وغير ذلك من جهود تقييم قدرات جهاز الشرطة الوطني. وبفضل هذه المعلومات، يمكن تحديد أوجه القصور ووضع الخطط لتصحيحها. وقد تتضمن جهود الإصلاح أيضا تقديم الدعم في مجال التأكد من مؤهلات أفراد الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى وتدريبهم والتصديق عليهم، وكذا استحداث تغييرات في السياسة العامة وفي الإطار القانوني والإجراءات الإدارية ونظم إدارة شؤون الموظفين. وهذه المهام تحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى التزام من جانب حكومة الدولة المضيفة.

١٤ - فقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مثلا، في إنجاز برامج اختيار أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وتوظيفهم والتأكد من مؤهلاتهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قُدّم الدعم لبرنامج في مجال حصر عدد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية وتحديد هويتهم، وأُجريت دورة تدريبية متخصصة تحضيرا لتنظيم انتخابات عام ٢٠١١. وفي تيمور - ليشتي، تم توفير التدريب والمشورة على إعادة تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وفي سيراليون، تم إنشاء وحدات للتحقيق الجنائي لها القدرة على التحقيق في الجريمة المنظمة وفي جرائم القتل والغش وذلك من أجل دعم ضحايا العنف الجنسي. وفي السودان، قدّمت البعثة الدعم لأول تدريب في مجال إجراء التحقيقات الجنائية يقدَّم للضباط من النساء.

تقديم الدعم التشغيلي لشرطة الدول المضيفة

١٥ - ثمة حاليا من جملة ١٨ بعثة ٨ بعثات مكلفة بتوفير الدعم التشغيلي لشرطة الدول المضيفة، بوسائل منها وحدات الشرطة المشكلة في مجالات من قبيل التحقيقات، وتوفير الأمن

لإجراء الانتخابات، والأمن لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. وينطوي عمل هذه الوحدات عادة على القيام بعمليات تكتيكية مشتركة مع الشرطة الوطنية في مجال إدارة النظام العام، وكذلك على تسيير دوريات لتعزيز حضور الشرطة وظهورها، وتوفير الحماية للمدنيين ولموظفي الأمم المتحدة ومرافقها.

١٦ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، على سبيل المثال، شاركت هذه الوحدات في وضع تدابير لبناء الثقة مع السكان، ولا سيما من خلال تسيير دوريات مشتركة مع أفراد الشرطة الوطنية. وفي تيمور الشرقية، قامت الوحدات بتزويد شرطة الدولة المضيفة بدعم أمني أساسي، بما في ذلك توفير ترتيبات أمنية لكبار المسؤولين الحكوميين. وفي هايتي، دُعيت وحدات الشرطة المشكلة أيضا إلى تقديم الدعم للشرطة الوطنية من أجل معالجة مشكلة العنف المسلح الذي تتسم به الجريمة المنظمة في بور - أو - برنس. وثمة حاليا ثلاث وحدات من الشرطة المشكلة النسائية المنتشرة (في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبريا) من أجل ضمان السلامة والأمن، ولا سيما في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة. وعلاوة على ذلك، تعطي النساء من حفظة السلام قدوةً في غاية البروز والتمكين بالنسبة للسكان في البلد المضيف.

١٧ - وجميع البعثات المأذون لها بتقديم الدعم التشغيلي مأذون لها أيضا بتوفير الحماية للمدنيين الذين يواجهون خطرا وشيكا في التعرض للعنف الجسدي. وتنطوي التدابير المتخذة على تسيير دوريات وقائية في مخيمات المشردين داخليا، والقيام بعمليات مشتركة مع العناصر العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وبناء قدرات شرطة الدولة المضيفة ضمن كل مجال من هذه المجالات.

القيام مؤقتا بمهام الشرطة وبمهام إنفاذ القانون الأخرى

١٨ - طُلب إلى شرطة الأمم المتحدة أن تتولى المسؤولية الكاملة عن تنفيذ مهام الشرطة وغيرها من أنشطة إنفاذ القانون وذلك ضمن البعثات التي تكون فيها أجهزة الشرطة الوطنية غير حاضرة في أوّل الأمر، وآخرها كان في كوسوفو وتيمور - ليشتي. وقد عُهد إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بمسؤولية حفظ القانون والنظام المدنيين، وذلك بوسائل منها إنشاء قوات شرطة محلية والقيام في غضون ذلك بنشر أفراد شرطة دوليين للعمل في كوسوفو (قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الفقرة ١١ (ط)). وبعد نقل المسؤولية تدريجيا إلى جهاز شرطة كوسوفو، تم تقليص عنصر الشرطة بالبعثة الذي توقف عن ممارسة القسط الأكبر من مسؤولياته المتبقية عندما تولت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في عام ٢٠٠٨ المسؤولية التنفيذية في مجال سيادة القانون في

كوسوفو. وبالمثل، ما زال عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مكلّفا بتقديم الدعم في الإنفاذ المؤقت للقانون والأمن العام (قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، الفقرة ٤ (ج)). ومع ذلك، تتولى حاليا الشرطة الوطنية التيمورية المسؤولية الأساسية في القيام بمهام الشرطة.

باء – هيكل عناصر شرطة الأمم المتحدة ومهامها

١٩ – تنظيم عناصر شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة مصمم على نحو يعكس الولاية العامة للبعثة، وهياكل الشرطة التابعة للدولة المضيفة، والسياقات السياسية والأمنية، والمجالات ذات الأولوية للتدخل. وتحدد هذه العوامل أيضاً مواصفات الموظفين المطلوبين.

٢٠ – ويرأس عناصر شرطة الأمم المتحدة الأصغر حجماً، ذات الولايات المحدودة، مستشار شرطة أقدم، في حين يرأس عناصر الشرطة الأكبر حجماً في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد مفوض شرطة مدعوم بنائب أو بمجموعة من النواب. ويتألف عنصر الشرطة عادة من ركيزتين أساسيتين: (أ) العمليات؛ (ب) الإدارة العامة والتنمية.

٢١ – ويكون رئيس عنصر الشرطة مسؤولاً مباشرة أمام رئيس البعثة أو في بعض الحالات أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بسيادة القانون. ويوجه رئيس عنصر الشرطة جميع أفراد عنصر الشرطة وهو مسؤول أمام رئيس البعثة عن مراقبة عنصر الشرطة والإشراف على سير عمله، ويضطلع بمهمة خاصة تقوم على كفالة تنفيذ المهام الموكلة للشرطة بفعالية وكفاءة وعلى الامتثال الدقيق لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها.

٢٢ – ويضطلع رئيس عنصر الشرطة أيضاً بمسؤولية كفالة التقيد التام بمعايير سلوك الأمم المتحدة، بما في ذلك المعايير المتعلقة بحظر الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهو، علاوة على ذلك، يتولى وضع استراتيجية لمنع جميع أشكال سوء السلوك وتنفيذها، بالتعاون مع عنصر السلوك والانضباط في البعثة. ويمكن لرئيس عنصر الشرطة، تحت إشراف رئيس البعثة، إجراء تحقيقات تتعلق بادعاءات سوء سلوك من جانب أفراد عنصر الشرطة، ويشمل ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وذلك بالتنسيق مع عناصر البعثة الأخرى. وتقوم وحدة تحقيقات داخلية عادة بالمساعدة في إجراء التحقيقات الإدارية التي لا يتولاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٣ – وغالباً ما يتشارك أفراد شرطة الأمم المتحدة مع نظرائهم من الدولة المضيفة في مقر واحد. وهذا عنصر رئيسي لزيادة أثر برامج دعم أعمال الشرطة من خلال نقل المعارف

والمهارات بفعالية، بوسائل منها السعي للجمع بين خبرات ضباط الشرطة الوطنيين وضباط شرطة الأمم المتحدة. ويمكن لحضور أفراد شرطة الأمم المتحدة في هذه الحالات أن يشكل أيضا أحد التدابير الهامة في مجال منع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٤ - وبما أن شرطة الأمم المتحدة هي عنصر واحد فقط من عناصر البعثات المتعددة الأبعاد، فإن التنسيق يصبح ذا أهمية أساسية. ولكفالة الاتساق على نطاق البعثة، يشارك أفراد عنصر الشرطة مشاركة نشطة في آليات التنسيق المتكاملة للبعثات، ومنها على سبيل المثال فريق قيادة البعثة، وفريق إدارة الأمن، ومركز العمليات المشتركة، ومركز التحليل المشترك للبعثة، ومركز العمليات اللوجستية المشتركة.

٢٥ - وتشارك شرطة الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عمليات التخطيط المتكاملة للبعثات. وحيثما طورت البعثات وفريق الأمم المتحدة القطري أطراً استراتيجية متكاملة، يسَّرت هذه الأطر تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف لأفراد شرطة الأمم المتحدة وذلك أساسا، من خلال تحديد المسؤوليات والأولويات وتعزيز المساءلة. وقد يسَّرت عملية التخطيط المتكاملة للبعثات أيضاً التعاون بين عنصر الشرطة والفريق القطري، لا سيما بالنسبة إلى البعثات الجديدة. إلا أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما في التخطيط المشترك لعمليات الانتقال وتقليص قوام البعثة، كما أظهرت ذلك الجهود المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاد.

٢٦ - ويكتسب التعاون الوثيق بين عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين للبعثة أهمية أساسية في تنفيذ الجوانب الأمنية لولايات البعثة. ولذلك، يجري بينهما بانتظام التخطيط المشترك وتنفيذ العمليات المشتركة وتبادل المعلومات والتعاون الأوسع نطاقاً. وفي البعثة في ليبريا على سبيل المثال، وُضعت الإجراءات التشغيلية الموحدة التي تحدد مسؤوليات كلا العنصرين من أجل كفالة استجابتهما التشغيلية المحكمة التنسيق والمناسبة التوقيت والمشتركة دعماً لقوات الأمن الليبرية.

٢٧ - ويجب أن يجري تنسيق أي تدخل لمساعدة شرطة الدولة المضيفة مع الجهود الأوسع نطاقاً لمعالجة أوجه القصور في مجال سيادة القانون، لا سيما في قطاع العدالة الجنائية. وقد تتعرض الجهود الرامية إلى بناء جهاز الشرطة وغيره من وكالات إنفاذ القانون إلى التقويض بشدة في غياب المبادرات المتناسبة لدعم تطوير خدمات القضاء والإصلاحيات.

٢٨ - ويعمل أفراد شرطة الأمم المتحدة مع زملائهم في البعثات الذين يقدمون الدعم لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، لا سيما عناصر العدالة والإصلاحيات وإصلاح قطاع الأمن. وفي ليبريا، تم وضع خطط مشاريع لإصلاح جهاز الشرطة بالاشتراك مع الأخصائيين

في إصلاح قطاع الأمن في البعثة. وفي هايتي، وكجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يستكشف عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حالياً مع قسم الحد من العنف في المجتمعات المحلية السبل الكفيلة لجعل إبلاغه عن الجرائم يعزز فهم الأثر الذي تحدثه أنشطة القسم. ويجري استحداث أوجه تآزر أخرى من خلال تعيين بعض أفراد الشرطة كضباط اتصال في عنصري القضاء والإصلاحيات لبعض البعثات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، تمت إعارة أفراد شرطة الأمم المتحدة إلى خلايا دعم المحاكمات التي أنشأتها البعثة.

٢٩ - وتعمل عناصر الشرطة عن كثب مع عناصر حقوق الإنسان في البعثات، عن طريق الإسهام في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان على سبيل المثال. وقد أصبح بالفعل من الشائع وضع إجراءات لتبادل المعلومات بين هذه العناصر. وفي هايتي على سبيل المثال، عُيِّن موظف لشؤون حقوق الإنسان مستشاراً لمفوض الشرطة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل أفراد شرطة الأمم المتحدة مع موظفي حقوق الإنسان لإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق. وفي تيمور - ليشتي، ساعد موظفو حقوق الإنسان على إعداد تقييمات لمراكز الشرطة بالمقاطعات أثناء تسليمها من البعثة إلى شرطة الدولة المضيفة. وقد ساعدوا أيضاً على تقييم أدلة الإثبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن أفراد الشرطة الوطنية قد ارتكبوها.

٣٠ - وتعمل عناصر الشرطة أيضاً عن كثب مع وحدات القضايا الجنسانية في البعثات، ويشمل ذلك إعداد السياسات وتعيين منسقي الشؤون الجنسانية، وإنشاء وحدات خاصة تتعاطى مع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس داخل مراكز الشرطة التي أعيد تنظيمها.

٣١ - وعلاوة على ذلك، تعمل شرطة الأمم المتحدة بتكامل قوي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة دعم بناء القدرات في الوزارات التنفيذية، وإنجاز عمليات إصلاح الشرطة، وإرساء هياكل الحوكمة والمساءلة للشرطة في كوت ديفوار وجنوب السودان على سبيل المثال. وهي تعمل أيضاً على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأعضاء المعنيين الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك مع الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية.

٣٢ - وفضلاً عن ذلك، باتت الخبرات المهنية لشرطة الأمم المتحدة تُلتمس على نحو متزايد في سياقات جديدة. فعلى سبيل المثال، ينتشر حالياً أفراد شرطة الأمم المتحدة في ست بعثات

سياسية خاصة[٤]، وتقتضي ولايتهم إسداء المشورة إلى أجهزة الشرطة في الدول المضيفة بشأن الإصلاح وإعادة الهيكلة والبناء، بقيادة إدارة الشؤون السياسية. وتعمل شرطة الأمم المتحدة أيضاً عن كثب على نحو متزايد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي لا توجد فيها عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، على غرار تشاد، عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

جيم - تنظيم شعبة الشرطة

٣٣ - خلال العقدين المنصرمين، شهدت الترتيبات الإدارية التي وُضعت في المقر لدعم عمليات نشر الشرطة في الميدان عدة عمليات إعادة تشكيل مؤسسية، عكست زيادة المهام المكلفة بها شرطة الأمم المتحدة من حيث الحجم والتعقيد. وقد دفعت عمليات النشر الكبيرة لشرطة الأمم المتحدة في التسعينيات إلى إنشاء وحدة للشرطة المدنية في الشعبة العسكرية (التي أصبحت اليوم مكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام). وتوفيراً للمزيد من الدعم الفعال وتعزيز قدرات الشرطة لدى الأمم المتحدة، أوصى تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠ بإعادة الهيكلة وذلك بفصل وحدة الشرطة المدنية عن سلسلة الإبلاغ العسكري وإنشاء كيان مستقل في الإدارة مخصص للمسائل المتعلقة بالشرطة. ونتيجة لذلك، أنشئت شعبة الشرطة عام ٢٠٠٠.

٣٤ - وحدَّد الأمين العام عام ٢٠٠٦ إدارة عمليات حفظ السلام بوصفها الكيان الرائد لدعم وكالات الشرطة وإنفاذ القانون على نطاق منظومة ''قيادات'' الأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وعملاً بذلك القرار، تتولى إدارة عمليات حفظ السلام تحسين الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق مع العناصر الفاعلة من خارج الأمم المتحدة في مجال الشرطة ووكالات إنفاذ القانون.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٧، أنشئ داخل إدارة عمليات حفظ السلام مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الذي أصبحت شعبة الشرطة جزءاً لا يتجزأ منه، وذلك من أجل الترويج لنهج متكامل لسيادة القانون في الأمم المتحدة. وشكل إنشاء قدرة الشرطة الدائمة في تلك السنة كجزء من شعبة الشرطة خطوة هامة أيضاً نحو تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ المسؤوليات التي كلفت بها.

(٤) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٨، وردت في تقرير لمراجعي الحسابات أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية وفي استعراض داخلي لشعبة الشرطة على حد سواء توصيات بإنشاء قدرة مخصصة في المقر لتوظيف أفراد شرطة الأمم المتحدة وتقديم الدعم لهم. وتضمن هذان التقريران أيضاً توصية بتعزيز قدرة المقر على وضع سياسة عامة لشرطة الأمم المتحدة. ووافقت الجمعية العامة على استحداث وظائف جديدة في ميزانيتي حساب الدعم لإدارة عمليات حفظ السلام للفترتين ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠١١، مما أتاح لشعبة الشرطة الشروع في تنفيذ هذه التوصيات. إلا أن قدرة شعبة الشرطة لم تصل بعد إلى عتبة الإمكانية التشغيلية التي اقترحها الاستعراض الداخلي، مع أن العدد المأذون به لوظائف شرطة الأمم المتحدة في الميدان زاد وسيتوجب عليه أن يواجه تحديات ناشئة، مما سيجعل بالتالي الفجوات المحددة بالفعل أكثر حرجاً.

٣٧ - ومن أجل تحسين تقييم أثر أنشطة الشرطة، أصدرت شعبة الشرطة تكليفاً لجهات خارجية بإجراء مسوح ودراسات للآثار. وفضلاً عن ذلك، ينبغي التشديد بشكل خاص على تحليل الحالات التي ستشكل المقياس الأساسي لتمكين الأمم المتحدة من قياس أثر البرامج والتقدم المحرز في بناء مؤسسات الشرطة باستخدام نظم الرصد والتقييم الفعالة، بما في ذلك مؤشرات سيادة القانون التي اعتمدتها الأمم المتحدة مؤخراً. وستسترشد المقترحات مستقبلاً بشأن كيفية مواصلة تعزيز قدرة شرطة الأمم المتحدة إلى ما توصلت إليه تلك الدراسات من استنتاجات بالاقتران مع التقييمات القائمة على هذه المؤشرات.

٣٨ - يتلقى ضباط شرطة الأمم المتحدة المنتشرين حاليا في أنحاء العالم، وعددهم أكثر من ١٤ ٣٠٠ ضابط، خدمات دعم من ٦٤ موظفاً في المقر في نيويورك، من بينهم ١٠ موظفين مؤقتين في الأفرقة العملياتية المتكاملة و ٩ موظفين من فئة الخدمات العامة، و ٤١ موظفاً في قدرة الشرطة الدائمة في بريندیزي، إيطاليا.

٣٩ - وتتألف شعبة الشرطة من مكتب مستشار شؤون الشرطة، وقسم السياسات الاستراتيجية والتطوير، وقسم إدارة البعثات ودعمها، وقسم الاختيار والتعيين، وقدرة الشرطة الدائمة.

٤٠ - ويرأس شعبة الشرطة مستشار لشؤون الشرطة (مد-٢) يكون مسؤولاً أمام الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. فهو على اتصال مباشر بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عند الحاجة، وهو عضو في فريق كبار الموظفين الإداريين في إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني. كما أنه مسؤول عن تقديم المشورة والدعم بشأن جميع المسائل المتعلقة بعمل الشرطة إلى إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني،

وإلى رؤساء عناصر الشرطة في البعثات. ويجوز لمستشار شؤون الشرطة أيضاً أن يقدم المشورة، حسب الاقتضاء، إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والأمين العام، ومجلس الأمن، عن طريق وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ويكفل بذلك تنسيق المشورة والدعم المذكورين تنسيقاً كاملاً مع الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ويُجري مستشار شؤون الشرطة اتصالات متبادلة مع الدول الأعضاء والبعثات الميدانية، ويدعمه نائب لمستشار شؤون الشرطة في الاضطلاع بتلك المسؤوليات، بما فيها التنسيق فيما بين أقسام شعبة الشرطة.

٤١ - وتضطلع عناصر شعبة الشرطة بالوظائف الأساسية التالية:

(أ) قسم السياسات الاستراتيجية والتطوير:

'١' وضع واستعراض التوجيهات التقنية والتعليمات وإجراءات العمل الموحدة لعناصر الشرطة في البعثات؛

'٢' الاضطلاع بعمليات التخطيط الاستراتيجي للشرطة، ووضع مفاهيم العمليات والولايات وخطط التنفيذ، وذلك بالتنسيق مع الأفرقة العملياتية المتكاملة، ورصد خطط الشرطة، وتحليل وتقييم ما حققته عناصر الشرطة في البعثات من نتائج وما استخلصته من دروس، بالتنسيق مع أصحاب المصالح الآخرين؛

'٣' دعم الجهود التي يبذلها الشركاء الآخرون في منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الشرطة وإنفاذ القانون.

(ب) قسم إدارة البعثات ودعمها:

'١' تقديم المشورة التقنية لعناصر الشرطة في البعثات بالتنسيق مع الأفرقة العملياتية المتكاملة، وذلك لتيسير تنفيذ ولاية كل منها؛

'٢' إقامة اتصالات مع البعثات والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة وإنفاذ القانون، والقضايا الإدارية والتنفيذية والتقنية ذات الصلة؛

(ج) قسم الاختيار والتعيين:

'١' كفالة اختيار ضباط شرطة الأمم المتحدة ونشرهم وتناوبهم وتمديد مدة خدمتهم، بمن فيهم أفراد وحدات الشرطة المشكلة وموظفو الفئة الفنية

المدنيون المعيّنون دولياً في عناصر الشرطة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والبعثات الميدانية؛

'٢' التخطيط، والمساعدة في عمليات الاختيار، والقيام بزيارات سابقة للنشر إلى البلدان المساهمة بقوات شرطة، والتعاون مع إدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بعملية التفاوض بشأن المعدات المملوكة للوحدات، والمشاركة في زيارات الاستطلاع الميدانية؛

(د) قدرة الشرطة الدائمة:

'١' توفير قدرات متماسكة من عنصري الشرطة وإنفاذ القانون في مرحلة بدء العمل لعمليات السلام الجديدة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية؛

'٢' مساعدة عمليات السلام التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية من خلال تقديم المشورة والخبرة في مجالي الشرطة وإنفاذ القانون. وعند الاقتضاء، يجوز أيضاً الاستعانة بقدرة الشرطة الدائمة لإجراء تقييمات وتقديرات لعناصر الشرطة على صعيد العمليات.

٤٢ - وتدعم شعبة الشرطة الأفرقة العملياتية المتكاملة في مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام عن طريق تكليف أفراد من الشرطة يعملون تحت السلطة المخولة لمستشار شؤون الشرطة. ودور أفراد الشرطة المذكورين في الأفرقة العملياتية المتكاملة هو تمثيل موقف شعبة الشرطة، والمشاركة الكاملة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات في البعثات. ولضمان تفهُّم الضباط لهيكل شعبة الشرطة ووظائفها بشكل أفضل، فإنهم يُقضون مدة تصل إلى سنة في شعبة الشرطة قبل نشرهم إلى أحد الأفرقة العملياتية المتكاملة.

ثالثا - التحديات التي تواجه شرطة الأمم المتحدة وأوجه التصدي لها

٤٣ - تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عدداً من التحديات الأساسية. فكثيراً ما توجد ثغرات كبيرة بين الولايات التي يصدر بها تكليف من مجلس الأمن وبين الموارد التي توفرها الجمعية العامة. كما أن الإرادة السياسية على الصعيد الوطني لتنفيذ بعض جوانب الولايات المنوطة بالبعثات، قد تكون محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع في حالات النزاعات وما بعد النزاعات يتسم بطابع صعب، نظراً لأن المجتمعات ذاتها كثيراً ما تكون منقسمة، والموارد محدودة، والبنية التحتية غير ملائمة، والبيئتان السياسية والأمنية مضطربتان،

والإدارة الأمنية والقضائية ضعيفة. وجميع هذه العوامل تؤثر على تنفيذ جوانب ولايات البعثات المتصلة بأعمال الشرطة.

٤٤ - بيد أنه يمكن التصدي لعدد من التحديات الخاصة بالشرطة عن طريق اتخاذ مبادرات مناسبة، من قبيل وضع مجموعة شاملة من التوجيهات التقنية والمتعلقة بالسياسات، وذلك لكفالة انتهاج الممارسات السليمة واتساق النهج المتبع على نطاق البعثات؛ وكفالة اكتساب جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة للمهارات والمعدات اللازمة من أجل الوفاء بمتطلبات الولايات الحالية؛ وكفالة تلقي جميع الموظفين الوافدين والوحدات الوافدة للتدريب الموحد السابق للنشر؛ وتطوير الخبرات ووضع البرامج للتعامل مع التحديات المواضيعية، من قبيل حماية المدنيين، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني والجريمة المنظمة؛ وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين بهدف تشجيع نظام العدالة الجنائية على القيام بوظائفه، وإتاحة سبل الوصول إلى التمويل الموثوق في توافره لمشاريع بناء القدرات الوطنية القصيرة والطويلة الأجل.

٤٥ - وتقع حماية المدنيين في صلب ما تقوم به الشرطة من عمل. فالمدنيون الذين يقعون في براثن النزاعات، وأولئك الذين يُستَهدَفون بالعنف في حالات ما بعد النزاع التي تتسم بالهشاشة، يواجهون مجموعة من التهديدات التي يمكن لشرطة الأمم المتحدة أن تساعد في التخفيف من وطأتها. فإلى جانب نشر الدعم على صعيد العمليات باستخدام وحدات الشرطة المشكلة، تدعم شرطة الأمم المتحدة جهود بناء القدرات لدى شرطة الدول المضيفة في هذا المجال، وتدعم إنشاء آليات للإنذار المبكر، بالاستفادة من صلاتها الوثيقة بالسكان المدنيين. وتفكر شعبة الشرطة حالياً في سبل الإسهام بقدر أكبر في اتباع نهج مبتكرة من شأنها أن تعزز التنفيذ الفعال لمهمة حماية المدنيين، من بينها استخدام التكنولوجيا لتعزيز القدرة على التنقل وقدرات الرصد والتحليل، إلى جانب ما يقابلها من دورات تدريبية متخصصة.

٤٦ - ونظراً للاعتراف الكامل بالجريمة المنظمة بوصفها عنصراً رئيسياً من العناصر المفسِدة للجهود الرامية إلى بناء سلام دائم والحد من الفقر وتحفيز التنمية الاقتصادية وترسيخ الاستقرار، بحثت شعبة الشرطة في أنواع الدعم التي تستطيع حشدها لمساعدة البلدان التي تخدم فيها على التصدي لهذا التهديد. وتشترك شرطة الأمم المتحدة حالياً على نحو متزايد في تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، بوسائل منها إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في دوائر الشرطة بالدول المضيفة، والتركيز منذ البداية على

تدريب أخصائيين وطنيين في مجالات مثل التخطيط والتنفيذ الاستراتيجيين، والتحقيقات والأدلة الشرعية، والإدارة، وغيرها من المهارات الحيوية.

التوجيهات التقنية والمتعلقة بالسياسات

٤٧ - تتباين خبرات ضباط الشرطة المنتدبين من الدول الأعضاء للعمل مع الأمم المتحدة ويختلف فهمهم لعمل الشرطة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان، إن أريد لهؤلاء الضباط أن يقدموا مشورة ودعم متماسكين ومتسقين إلى نظرائهم في الدولة المضيفة، أن يسترشدوا بمجموعة كاملة من المواد التوجيهية في مجال السياسات.

٤٨ - ومنذ عام ٢٠٠٤، وضعت شعبة الشرطة مواد توجيهية في عدة مجالات هامة، بما في ذلك الدعم المقدم لبناء القدرات، والدعم الأمني، والجوانب الإدارية لنشر الموظفين، والمسائل الجنسانية[٥]. وبالإضافة إلى ذلك، وُضِعَت توجيهات بشأن استعمال القوة، وكتيب لأفراد شرطة الأمم المتحدة، وخلاصة لمعايير وقواعد العدالة الجنائية السارية على أفراد عناصر الشرطة[٦]، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويلزم تنقيح هذه المواد التوجيهية بشكل منتظم حتى تظل مواكبة للولايات المتطورة التي تُناط بشرطة الأمم المتحدة.

٤٩ - وتعكف شرطة الأمم المتحدة، من أجل زيادة تعزيز التوحيد القياسي في إطار شرطة الأمم المتحدة، على وضع إطار استراتيجي للتوجيهات ليكون أساساً لمواصلة العمل في مجال وضع التوجيهات. وسيعزز الإطار من فعالية شرطة الأمم المتحدة في عمليات السلام عن طريق تعزيز اتباع نهج أكثر تماسكاً واتساقاً في تحقيق السلامة العامة وإصلاح قطاع الشرطة وتقديم الدعم إلى دوائر الشرطة بالدول المضيفة. ومن شأنه أيضا أن يوفر أساسا أكثر تطوراً لاستقدام موظفين مؤهلين بالمهارات والخبرات المتخصصة اللازمة، من خلال تعريف المهام المتوقعة وتحديد معايير العمل الرئيسية بشكل واضح. وسيصبح بمقدور القائمين بالتخطيط، عبر الاستعانة بالإطار الاستراتيجي للتوجيهات، أن يحدّدوا أي المهام ذات جدوى في منطقة ما من مناطق النزاع، وكيفية مقاربة تلك المهام، بما في ذلك اختيار الموظفين الملائمين وتدريبهم. وفي إطار الجهود الطامحة إلى زيادة الطابع الاحترافي لشرطة الأمم المتحدة، وضعت الأمانة العامة شعاراً لشرطة الأمم المتحدة، وقامت بتعديله وتوحيده.

---

(٥) يمكن الاطلاع على المواد التوجيهية على: www.peacekeepingbestpractices.unlb.org/PBPS/Pages/Public/Home.aspx.

(٦) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ”معايير العدالة الجنائية بالأمم المتحدة لشرطة الأمم المتحدة“ (United Nations criminal justice standards for United Nations police)، (نيويورك، ٢٠٠٩).

٥٠ - ورغم وضع الإطار الاستراتيجي للتوجيهات، فإن تنفيذ التوجيهات الحالية والمستقبلة سيظل يشكل تحدياً. فمن الضروري إذكاء الوعي بشأن الامتثال للتوجيهات والتدريب عليها، ورصدها وتقييمها. كما سيولى اهتمام أكبر إلى خضوع كبار القادة للمساءلة، وبخاصة رئيس عنصر الشرطة، بهدف كفالة التنفيذ الكامل للتوجيهات القائمة. بيد أن تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالشرطة استناداً إلى رؤية عامة ومفهوم مشترك لن يحقق التماسك والاتساق فحسب، بل إنه يتيح أيضاً إعمال جهود الرصد والتقييم بشكل مجدٍ للمرة الأولى على الإطلاق.

الموظفون

٥١ - خلُص الاستعراض الداخلي لشعبة الشرطة لعام ٢٠٠٨ إلى أن تعيين الموظفين المؤهلين بالمهارات الملائمة في الوقت المناسب يعد واحداً من أكبر التحديات التي تواجهها شعبة الشرطة. وأكد الاستعراض المستقل بشأن القدرات المدنية في أعقاب التراعات الذي أجري في عام ٢٠١١، أن الشرطة تمثل إحدى الثغرات في القدرات الجوهرية في بعثات ما بعد التراع (A/65/747-S/2011/85، الفقرة ٣٤ (أ)). وقد يؤدي عدم القدرة على تعيين ونشر أفراد شرطة على درجة ملائمة من الخبرة والتأهيل إلى ضياع الوقت والفرص الثمينة، مما سيقوض بالتالي من مصداقية وشرعية البعثات.

٥٢ - وبما أن معظم بعثات الشرطة تركز في الوقت الحالي على بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية، فإن التحدي الرئيسي هو اجتذاب أعداد كافية من الموظفين ممن لديهم الخبرة المطلوبة لأعمال الشرطة في مجالات إدارة التغيير، والتطوير المؤسسي، وشؤون المالية والإدارة المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يوجد نقص في المهارات العامة اللازمة لنقل المعرفة بفعالية، من قبيل مهارات التواصل بين الأفراد، والمهارات اللغوية - وبخاصة الفرنسية - وإدراك الاختلافات الثقافية. وثمة أيضا ندرة في الموظفين المهرة في المجالات الأكثر تخصصا كتحليل الأدلة الشرعية، ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، ومراقبة وأمن الحدود، وتنفيذ أنشطة الشرطة في البحار والأنهار، وتحليل المعلومات الجنائية.

٥٣ - ومن أجل تذليل الصعوبات في هذا المجال، أنشأت شعبة الشرطة قسماً مخصصاً للاختيار والتوظيف. وقد بدأ هذا القسم بالفعل في تعديل عمليات وإجراءات الاختيار والتعيين لفرادى ضباط الشرطة ولوحدات الشرطة المشكَّلة، بما يعزز من قدرات شعبة الشرطة على تحسين الالتزام بالمواعيد المحددة ومعالجة الثغرات في المهارات لدى تعيين كبار ضباط الشرطة، مع كفالة مراعاة التوازن الجغرافي واللغوي والجنساني بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.

٥٤ - ومن أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحسين التخطيط لإعارة أفراد الشرطة، يتم الآن إرفاق كل طلب من طلبات تعيين المرشحين بتوصيف مفصل للوظيفة يتم وضعه بالتنسيق مع كل بعثة ميدانية. كما تتولى شعبة الشرطة بانتظام إخطار الدول الأعضاء مسبقا بالاحتياجات المحتملة من الأفراد. ويجري التخطيط حاليا أيضا لتحديد معايير واضحة لاختيار رؤساء عناصر الشرطة ولتوفير التدريب لكبار موظفي الإدارة.

٥٥ - ولم يكن النظام السائد في التوظيف بالإعارة دائما كامل الجدوى في سد الثغرات التي تم تحديدها من مجال المهارات الحرجة. فالبلدان المساهمة بقوات شرطة غير متحمسة لمسألة إعارة الضباط من ذوي المهارات التي تلزم لبعثة من بعثات الأمم المتحدة. وبالتالي، فقد أضر هذا النظام بمسألة الحفاظ على الذاكرة المؤسسية واستقطاب المهارات المطلوبة. ولمواجهة هذا الأمر، لا بد لشعبة الشرطة أن تستمر في زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة العاملين بعقود ضمن عناصر الشرطة، وأن توسّع معاييرها بشأن اختيار المهارات المتخصصة لكي تشمل ضباط الشرطة المنتدبين المجنّدين وكذا المدنيين والمتقاعدين من أفراد الشرطة الوطنية. وهذا النهج من شأنه أن يسهم أيضا في استدامة واستمرارية جهود الإصلاح، لأنّ الخبراء يستمر عملهم لفترة أطول من فترة عمل ضباط الشرطة الذين يخضعون لعمليات التناوب. وقد بدأت هذه الفئات من الموظفين بالفعل تقوم بدور محوري في توفير الدعم للبعثات في هايتي وليبريا وتيمور الشرقية.

٥٦ - وقد أتاح إنشاء قدرة الشرطة الدائمة زيادة قدرة شعبة الشرطة إجمالا على نشر الخبرات المطلوبة بسرعة خلال مرحلة بدء البعثات، وعلى تقديم المساعدة للبعثات القائمة، وأيضا لسائر شركاء الأمم المتحدة. ويمكن لهذه القدرة الدائمة أن تقدم المشورة بشأن إصلاح وإعادة هيكلة وبناء ما لدى الدول المضيفة من شرطة، وأطر سياساتية وقانونية، وخدمات لوجستية، وإدارة أصول، ومشتريات، وميزانية وشؤون مالية، وإدارة مرافق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، دعمت هذه القدرة عملية بدء عناصر الشرطة في العمل ضمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وهي قد ساعدت أيضا الكثير من البعثات القائمة على وضع نظم للرصد والإبلاغ، وأطر شاملة وآليات مشتركة لتحسين التعاون والفعالية، وأسهمت في التقييمات الفنية وتقييم الأداء العام في مجال تنفيذ مهام الشرطة المأذون بها، وفي تحديد الثغرات والاحتياجات التي لا يزال يتعين التصدي لها.

٥٧ - ويمكن لقدرة الشرطة الدائمة بما لديها من خبرات متنوعة أن تسهم كثيرا وبوسائل شتى في ضمان توخي نهج شامل في أداء جميع المهام التي تضطلع بها شعبة الشرطة. ولتعزيز الاستفادة من هذه القدرة، ينبغي الأخذ بمزيد من المرونة من أجل السماح لأفراد قدرة الشرطة الدائمة بالعمل مؤقتا في المقر، ولا سيما خلال التخطيط لبعثات جديدة.

٥٨ - وتستطيع الدول الأعضاء، ضمن التدابير المبتكرة الأخرى التي تسهم في توفير المهارات المطلوبة والمعدات ذات الصلة، أن تقوم بنشر أفرقة خبراء. إذْ يستطيع فريق من خبراء شرطة الأمم المتحدة في الطب الشرعي جلب المعدات الأساسية لإنشاء مختبر صغير والعمل جنبا إلى جنب مع شرطة الدول المضيفة من أجل بناء قدرتها في هذا المجال. ثم يبقى هذا الفريق إلى حين بناء القدرة على استخدام وصيانة المعدات، وذلك من أجل إحداث أثر دائم.

٥٩ - ولئن كان العديد من الدول الأعضاء يسلّم بما يكتسبه ضباط الشرطة من خبرات مفيدة لأجهزتهم عندما يعملون مع بعثة من بعثات الأمم المتحدة، فإنّ الخدمة مع شرطة الأمم المتحدة لا تحظى دائما للأسف بالاعتراف أو التقدير المناسبين عندما يعود هؤلاء إلى بلدانهم. إذْ قد يكتشف هؤلاء أنّ الوقت الذي أمضوه في خدمة الأمم المتحدة قد أضرّ بمصالحهم في الترقية والتدرج الوظيفي. وهذا من شأنه يثبط المرشحين ولا يشجع الآخرين على العمل التطوعي.

٦٠ - وسعيا إلى زيادة تحسين مواعيد عملية تقييم واختيار الموظفين وفعالية هذه العملية وشفافيتها، تقوم شعبة الشرطة بتطوير نظام محوسب للموارد البشرية يتضمن معلومات عن مهارات فردية بعينها، ويسمح بالعمل مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على تدقيق السجلات المتعلقة بمسائل من قبيل السلوك والانضباط والتصديق الطبي على الحالة الصحية. وسيشتمل هذا النظام على تأكيدات من جانب الدول الأعضاء بأنّ المرشّح لم يكن من المدانين وهو لا يخضع في الوقت الراهن إلى أي تحقيق أو محاكمة عن أي جرائم جنائية أو جرائم في مجال حقوق الإنسان أو مخالفات تستدعي إجراءات تأديبية.

٦١ - ومن أجل زيادة أهمية ونوعية الاختبارات التي تجريها أفرقة الأمم المتحدة في مجال المساعدة على اختيار وتقييم أفراد الشرطة، التي دأبت على تركيز الكفاءات في مجال اللغات والأسلحة النارية وقيادة المركبات، أصبحت شعبة الشرطة توسع من نطاقها ليشمل أيضا تقييم المهارات والكفاءات المتخصصة، مثل الكفاءة في التحقيقات والطب الشرعي ومهارات الحاسوب وغيرها من المجالات.

٦٢ - وتُمثّل وحدات الشرطة المشكّلة أداة فعالة في دعم الشرطة الدول المضيفة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. بيد أنّه قد تبين من التقييمات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن بعض الوحدات تنقصها التجهيزات والتدريبات الكافية، وهي تفتقر إلى ترتيبات القيادة والمراقبة. كما تبيّن أيضا أنّ المعدات الأساسية، مثل ناقلات الجند المدرّعة، هي معدات معطوبة أو قديمة أو غير صالحة للعمل، وأن المواد المستهلكة، مثل الذخيرة، لا يتم تجديدها في الوقت المناسب. وهذه العيوب تعيق بشكل خطير القدرات التشغيلية لدى هذه الوحدات. ولذلك، ومن أجل الارتقاء بمستوى وحدات الشرطة المشكلة، تعمل شعبة الشرطة حاليا على استعراض إجراءات التقييم، بما في ذلك اللغة، وقيادة المركبات، والأسلحة النارية والممارسات التشغيلية.

٦٣ - وقد شُرع في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في بذل جهد عالمي للتشجيع على زيادة عدد ضباط الشرطة من النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي بحلول عام ٢٠١٤. وقد أُجريت مشاورات واسعة وبُذلت جهود اتصالية بالتعاون الوثيق مع الرابطة الدولية للشرطة النسائية. وشهدت هذه النسبة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ارتفاعا لتنتقل من ٧,٨ في المائة إلى ١٠ في المائة.

٦٤ - ومن أجل تعيين أفراد ناطقين بالفرنسية للعمل مع بلدان مضيفة ناطقة بالفرنسية، تعمل شعبة الشرطة بشكل وثيق مع شركاء مثل المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وقد تمكنت شعبة الشرطة بفضل الاتصالات المنتظمة مع الدول الأعضاء من أن توسّع قاعدة البلدان الناطقة بالفرنسية المساهمة بقوات شرطة.

٦٥ - أمّا إنشاء الدعم اللوجستي السريع اللازم في مرحلة بدء أعمال البعثة فهو ضروري للمحافظة على سلامة وأمن الأفراد ولإنجاز مهام الولاية بفعالية. وتكتسي المرونة والانتشار السريع في البعثات القائمة بالفعل نفس القدر من الأهمية وذلك للأسباب نفسها. ولا يمكن الاستفادة بالكامل من خبرة الانتشار السريع لدى قدرة الشرطة الدائمة إلا إذا كان الدعم اللوجستي متاحا عند نشر الأفراد في الميدان. ولضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة بالشرطة، يشارك ممثلو شرطة الأمم المتحدة في أعمال مجلس عملاء استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، حيث يقدّمون المعلومات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وخصوصا ضمن برنامج الوحدات النموذجية التركيبية.

التدريب

٦٦ - ومن التحديات الخطيرة الأخرى التي تواجه عناصر الشرطة مسألة ضباط الشرطة المعارين الذين يصل معظمهم إلى الميدان دون أن يكونوا قد حصلوا على التدريب الكافي

السابق للانتشار. وفي عام ٢٠٠٧، أجري استقصاء لفرادى ضباط الشرطة الذين يخدمون في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وتبيّن أن أقل من ١٠ في المائة منهم قد خضعوا للتدريب السابق للانتشار. ولذلك، عمدت إدارة عمليات حفظ السلام، بدعم قوي من الجهات المانحة، إلى وضع مواد أساسية لتدريب ضباط شرطة الأمم المتحدة قبل نشرهم، وإلى إتاحة هذه المواد لجميع الدول الأعضاء، وقامت بتنظيم عدد من دورات تدريب المدربين لفائدة المدربين الوطنيين. وبفضل جهود التدريب المركزة والتعاونية التي تستخدم هذه المواد زاد عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور وبلغت نسبة التدريب قبل الانتشار ٨٦ في المائة بعد مُضي ١٢ شهرا.

٦٧ - وبالمثل، خلصت التقييمات التي أجرتها في عام ٢٠٠٨ أفرقة اختبار الكفاءات والتدريب في وحدة الشرطة المشكلة إلى أنّ نحو ثلثي وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة غير مستعدة بشكل جيد لأداء مهامها. وقد شُرع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في الاستعراض المتواصل لوحدات الشرطة المشكلة وكان بمثابة مقدّمة لإحلال العمل بالنهج المدفوع بالقدرات، الذي يركز على القدرات المطلوبة بدلا من زيادة أعداد الأفراد المنتشرين. واستهل هذا الاستعراض في عام ٢٠٠٨ عملية للتحقق من المهارات المهنية وتوفير تدريب التدارك لـ ٢٥٠ ٥ ضابط شرطة من ١٤ بلدا، وذلك بشكل متزامن داخل سبعة عمليات من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام موجودة في أربع قارات. ثم تطورت هذه العملية منذ ذلك الحين لتصبح مشتملة في عام ٢٠٠٩ على فريق للتدريب المتنقل، مما أدى إلى زيادة في القدرة التشغيلية لوحدات الشرطة المشكلة المنتشرة، التي ارتفعت من ٣٠ في المائة إلى ٧٤,٥ في المائة في غضون خمسة أشهر، وأيضا إلى إنشاء فريق لوضع التصوّرات يتركّب من الدول الأعضاء. ويتألف هذا الفريق من ٣٥ بلدا و ٥ منظمات إقليمية/مهنية تعمل مع شعبة الشرطة على وضع سياسة عامة منقحة بالكامل لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني في مجال وحدات الشرطة المشكلة في عام ٢٠١٠. ومن المقرر أن يتم تدشين مقررات معيارية جديدة للأمم المتحدة في مجال التدريب السابق للانتشار وحدات الشرطة المشكلة، ويبدأ ذلك بسلسلة من ثلاث دورات تدريبية للمدربين تُنظَّم بالتعاون مع دائرة التدريب المتكامل بشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وتم بنجاح إجراء أولى هذه الدورات في الهند في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٦٨ - وعلى الرغم من عدم وجود وظائف مخصصة للتدريب، تواصل شعبة الشرطة، مع دائرة التدريب المتكامل، تطوير مواد التدريب الأساسية، وبرامج تدريبية متخصصة، وغيرها

من الأنشطة التدريبية من أجل مواءمتها بصورة أفضل مع السياسات والتوجيهات والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة الجديدة التي اعتمدتها شعبة الشرطة. وبعد أن تم مؤخرا اعتماد نماذج التدريب على حماية المدنيين، سيكون على البلدان المساهمة بقوات شرطة أن تقوم، على سبيل المثال، بإدراج هذه النماذج في ما تنفذه من تدريبات سابقة للانتشار.

٦٩ - ويجري استحداث المزيد من دورات التدريب المتخصصة في مجال الشرطة بالتحديد وذلك من أجل ضمان توحيد التدريب على نطاق البعثات. وتم على سبيل المثال تطوير دورة تدريبية على التخطيط لأنشطة الشرطة ضمن إطار حفظ السلام وذلك من أجل توفير المهارات المطلوبة للشرطة لكي تشارك بالكامل في عملية التخطيط المتكامل للبعثات. ووُضعت لفائدة شرطة الأمم المتحدة مجموعة أدوات تضمنت مواد تتعلق بالمسائل الجنسانية، تم استخلاصها من أفضل الممارسات التي وضعتها العناصر الميدانية. وتم إعداد الصيغة النهائية لمناهج مصمّمة خصيصا لضباط الشرطة تدربهم على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتحري بشأنه في المجتمعات الخارجة من النزاعات. وقد جُرّبت هذه المناهج في خمس دورات لتدريب المدربين الإقليميين في مختلف أنحاء العالم.

٧٠ - وقد سلمت الجمعية العامة صراحة في القرار ٣٧/٤٩ بأنّ ''الدول الأعضاء هي المسؤولة أساسا عن تدريب الموظفين لعمليات حفظ السلم''. لكن الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في هذا المسعى الهام. ويمكن، في هذا السياق، استكشاف إمكانية إنشاء شبكة عالمية من مراكز التدريب.

الشراكات

٧١ - ليس هناك طرف فاعل وحيد لديه القدرة على تنفيذ مبادرات دولية معقدة في مجال دعم تقديم خدمات الشرطة، ومن ثم فإنّ الشراكات ضرورية لاستخدام الموارد العالمية النادرة بطريقة تتسم بمزيد من الكفاءة.

٧٢ - وقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة الشرطة، ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، بتعزيز تعاونهما الاستراتيجي مع الإدارات الأخرى التابعة للأمانة ومع الوكالات والصناديق والبرامج المشاركة في قطاع سيادة القانون، وبإضفاء طابع رسمي على هذا التعاون في بعض الحالات. وجاء هذا التنسيق لإيجاد أوجه تآزر وضمان قدر أكبر من التماسك في وضع السياسات وتحديد الاتجاه والتخطيط الاستراتيجيين. ويكتسي التعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أهمية خاصة. ومن المتوخى إقامة شراكات جديدة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

٧٣ - وتم التوقيع على خطة عمل مشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أثبتت خبرة المكتب في مجال القواعد والمعايير الدولية للعدالة الجنائية أهميتها في عمل شرطة الأمم المتحدة، وقامت الهيئتان بإصدار كتيّب عن الموضوع[٦]. ويجري تعزيز التعاون من أجل ضمان تنفيذ تلك القواعد والمعايير عبر وضع برامج الدعم في مجال تقديم خدمات الشرطة، بما في ذلك التدريب. وفي عام ٢٠١١، قامت شرطة الأمم المتحدة وممثلون عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم دورة مشتركة لضباط الشرطة في جنوب السودان من أجل تدريبهم على الطب الشرعي وإجراء التحقيقات الأساسية في موقع الجريمة.

٧٤ - وينبغي مواصلة تطوير التعاون مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتقييماتهم لاحتياجات فترة ما بعد انتهاء النزاع المتصلة بعملية التقييم وتحديد الأولويات، المنفذة داخل البلدان وبقيادة وطنية. وهذا النوع من التقييم أساسي لإنشاء إطار وطني لبناء السلام والمساعدة على الانتعاش، وبالتالي لتخطيط عمل عناصر شرطة الأمم المتحدة.

٧٥ - وما فتئت شعبة الشرطة تتعاون مع الاتحاد الأفريقي. ويجري العمل على تنفيذ هذه الشراكة في الميدان بواسطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعلى النظر في وضع آليات مشتركة لتدريب الشرطة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وبموجب الاتفاقات القائمة المشتركة بين الوكالات، يعمل حاليا اثنين من شرطة الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من أجل المساعدة في تخطيط قطاع الشرطة وإصلاحه. ويعمل الضابطان على تحسين قدرة الاتحاد الأفريقي على استحداث بعثات شرطة بقيادة الاتحاد وتقديم التوجيه والدعم التقنيين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧٦ - وتعمل شرطة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي في عدد من البلدان الخارجة من النزاعات، بما في ذلك أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وقد كانت هناك أيضا عمليتان لتسليم مهام بعثة الشرطة من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، في عام ٢٠٠٣، وفي كوسوفو، في عام ٢٠٠٨. وصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إعلان مشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، وذلك في الوقت الذي تُعقد فيه اجتماعات للّجنة التوجيهية على مستوى المقار. وتقدم شعبة الشرطة الدعم للتعاون الأوسع نطاقا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي تتطلع، على أساس الخبرات السابقة، إلى استكشاف مجالات من قبيل

التدريب ووضع المعايير، فضلا عن وضع القائمات المشتركة وغير ذلك من نظم الاتحاد الأوروبي المستقلة في مجال نشر المدنيين دعما لعمليات الأمم المتحدة.

٧٧ - ومن المرجح أن يكون جميع ضباط الشرطة المعيّنين للخدمة الدولية في الأمم المتحدة أو في المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية قادمين من أجهزة الشرطة المحلية نفسها. ولذلك، ومن أجل زيادة الكفاءة والتشغيل المتبادل، هناك حاجة إلى توحيد المعايير في ممارسات التوظيف، ومعايير التدريب، والأساليب التشغيلية، والسياسات والإجراءات. ولقد تجلت هذه الحاجة بصورة خاصة خلال الفترات الانتقال بين المنظمات.

٧٨ - وقد عززت شعبة الشرطة شراكتها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وعملت شرطة الأمم المتحدة بمثابة المكتب المركزي الوطني المؤقت للإنتربول في تيمور - ليشتي، وهي ما تزال تقوم بذلك في كوسوفو. وتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ التوقيع مع الإنتربول على ترتيب تكميلي رسمي بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون مؤقتا، وتقديم الدعم والمساعدة الأمنيين لتطوير الشرطة الوطنية وسائر وكالات إنفاذ القانون. وهذا الترتيب مكمّل لاتفاق التعاون المبرم في تموز/يوليه ١٩٩٧ بين الأمم المتحدة والإنتربول في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن المتوخى إجراء المزيد من التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات ومكافحة الجريمة المنظمة.

٧٩ - ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي استُهلت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، هي عبارة عن برنامج مشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية عبر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والإنتربول، هدفه دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتصدي للجريمة المنظّمة في غرب أفريقيا (كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون). وكان من بين الانجازات الملموسة التي حققتها المبادرة إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود تعمل داخل أجهزة شرطة الدول المضيفة في هذه البلدان الرائدة الأربعة. ويرمي البرنامج إلى تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة وذلك ببناء القدرات والثقة وتأسيس نظم فعالة من مجال العدالة.

٨٠ - وبما أنّ مبادرة ساحل غرب أفريقيا تركز بقوة على خدمات الشرطة وسائر خدمات إنفاذ القانون، فقد استفادت المرحلة التجريبية من حضور شرطة الأمم المتحدة في بعثات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون. إذ ستتولى شرطة الأمم المتحدة، ضمن جميع هذه البعثات، تزويد البلدان المضيفة بالمساعدة في تطوير وحدات

لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، وذلك بتيسير عمليات الاختيار والتثبت من المؤهلات والتدريب والتوجيه. ومن المقرر القيام ببعثات أخرى لتقييم الاحتياجات في كوت ديفوار وغينيا، وإجراء تقييمات للرصد والتقييم في غينيا - بيساو وليبريا وسيراليون في مطلع عام ٢٠١٢.

تمويل البرامج

٨١ - إنّ مؤسسات الشرطة التي تؤدي وظائفها تتطلب التمويل الكافي لتغطية التكاليف المتكررة، مثل المرتبات وصيانة المعدات، ولإعادة تأهيل البنية التحتية وشراء المعدات الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات. فبعد انتهاء النزاعات، غالبا ما تكون الحكومات محدودة الموارد المالية وتعتمد على الدعم الخارجي لتغطية حتى أبسط النفقات. ومع ذلك، قد يعيق التمويل الدولي الذي لا يمكن التنبؤ به تنفيذ مشاريع إصلاح الشرطة. لذا، يجب أن تكون البعثات منذ البداية في وضع يمكّنها من دعم مشاريع بناء القدرات الأساسية بطريقة قابلة للتنبؤ بها ودائمة، وذلك إما مباشرة من خلال الميزانيات المقررة أو من خلال الشركاء من قبيل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وذلك للتأكد من توجيه أموال الجهات المانحة إلى مشاريع بناء القدرات المتعددة السنوات تماشيا مع أولويات الحكومة الوطنية. وما فتئت الأمم المتحدة تستخدم استخداما متزايدا البرامج المشتركة، مما مكّن عناصر البعثات من تقديم الدعم البرنامجي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبريا وجنوب السودان وتيمور - ليشتي.

٨٢ - وتعتزم شعبة الشرطة تعزيز تعاونها مع مكتب دعم بناء السلام بشأن القضايا الاستراتيجية على مستوى المقر. أمّا التعاون في الميدان فهو يتم في البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، وعبر لجان توجيهية مشتركة توجد في كل بلد من البلدان التي تنتشر فيها شرطة الأمم المتحدة وهي تتركب من ممثلين وطنيين ودوليين يقررون البرامج التي تحظى بالتمويل. وقد ركزت لجنة بناء السلام بالفعل على تخصيص جزء من منحها للمشاريع ذات الصلة بخدمات الشرطة، ومنها مشاريع منفذة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا.

رابعا - الملاحظات

٨٣ - تقدّم شرطة الأمم المتحدة مساهمة قيمة في حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، وفي استتباب الأمن، وسيادة القانون، وتهيئة الظروف للتنمية. وهي تعمل، بعد التحلي باليقظة إزاء تحديات المستقبل، على تعزيز جهودها الرامية إلى وضع ما يلزم من

التوجيهات السياساتية والتقنية؛ وتوظيف الموظفين الذين لديهم المهارات والتجهيزات التدريبات الملائمة؛ وإقامة الشراكات والمحافظة عليها من أجل تنفيذ المهام الموكلة حاليا لشرطة الأمم المتحدة. وتندرج هذه المهام أساسا ضمن فئتين هما: تقديم الدعم لإعادة هيكلة شرطة الدول المضيفة وإصلاحها وبنائها؛ وتقديم الدعم التشغيلي لشرطة الدول المضيفة، والسعي لتقديم خدمات راقية مهنيا ولإحداث أثر دائم في البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، ربما تحتاج شرطة الأمم المتحدة إلى أن تنظر في كيفية دعم عمليات الردّ على القرصنة بالشرطة البحرية، وعلى الهجرة بإدارة الحدود، وعلى البيئات الحضرية المتشظية التي يغلب عليها الإجرام ببناء قدرات الشرطة الوطنية. وما تزال هذه الجهود تحتاج إلى دعم قوي ومتواصل من جانب الدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

٨٤ - وبفضل تخصيص موارد إضافية لإدارة عمليات حفظ السلام في مجالي تخطيط الشرطة وتدبير أفرادها، استطاعت شعبة الشرطة أن تشرع في التخفيف من وطأة المخاطر التي تم تحديدها الاستعراض الداخلي الذي أجرته الشعبة في عام ٢٠٠٨، وفي تحسين الخدمات المقدمة إلى عناصر الشرطة في الميدان. ومع ذلك، لم تصل قدرة شعبة الشرطة بعد إلى المستوى الذي اقترحه الاستعراض. لكن ظلت المهام المتشعبة وتعددها وما يلزم من أعداد الأفراد المنتشرين في الميدان تتزايد باطراد منذ صدور نتائج هذا الاستعراض، مما يجعل الحاجة للدعم على مستوى المقر أكثر حرجا. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في مجالات وضع التوجيهات، وتطوير المناهج والتدريب، وتوفير الخبرات المتخصصة المواضيعية في مجالات حفظ الأمن. وستواصل شعبة الشرطة تقييم أثر الموارد المأذون بها سابقا واستعراض الموارد اللازمة لسد الثغرات التي تم التعرف عليها، على أن تأخذ في الاعتبار المناخ المالي.

٨٥ - ومن أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة في شعبة الشرطة، سيتم توخي المزيد من المرونة في استخدام أفراد قوة الشرطة الدائمة، وذلك ضمن حدود المسؤوليات الحالية المنوطة بها. وسيتولى هؤلاء، حسب الاقتضاء، تقديم دعم إضافي مؤقت لأقسام أخرى من شعبة الشرطة عندما تدعو الحاجة إلى قدرات ''إضافية''.

٨٦ - ومن شأن إطار التوجيه الاستراتيجي الذي تعمل شعبة الشرطة حاليا على تطويره بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء أن يضع الأساس لتطوير المزيد من التوجيهات التي تهدف إلى وضع المعايير وتحديد دور ومسؤوليات الخدمات الدولية في مجال الشرطة. وستتطلب هذه العملية الهامة الدعم القوي والمستمر من جانب الدول الأعضاء.

٨٧ - ولا بدّ من التأكيد على أهمية تعيين الموظفين من ذوي المهارات العالية لعناصر الشرطة القادرة على أن تنجز بفعالية المهام المأذون بها التي تتسم بالتعقيد المتزايد. ولهذه

الغاية، ينبغي استكشاف تدابير تعاقدية جديدة، على النحو المبين في الفقرة ٥٥ من هذا التقرير. فإيجاد المزيد من الوظائف المدنية ضمن عناصر الشرطة من شأنه أن يتيح الفرص للبلدان المساهمة بقوات شرطة أن ترشّح خبراء مؤهلين تأهيلا عاليا وذلك دعما لعملية إصلاح شرطة الدول المضيفة وإعادة هيكلتها. وفي هذا السياق، سيكون من المهم توسيع الزيادة في مجموعة البلدان المساهمة بقوات شرطة، وكذا توسيع الوصول إلى المحافل الوطنية والدولية، مثل المنظمات الإقليمية أو مراكز التدريب الوطنية.

٨٨ - ومن المهم أيضا بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات شرطة أن تكفل أن يكون الأفراد الذين تم ترشيحهم من ذوي المؤهلات العالية، والتدريب الجيد، واللياقة البدنية، والتجهيزات الجيدة، والمستويات العالية من النزاهة. والتدريب السابق للانتشار أمر ضروري إذا أُريد لأفراد الشرطة الاستفادة الكاملة من التدريب التوجيهي قبل الإيفاد في البعثات، والمساهمة بشكل إيجابي في تنفيذ الولاية. أما استمرار التعاون الوثيق بين شعبة الشرطة ومع الدول الأعضاء، فهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لضمان التوظيف في الوقت المناسب لهؤلاء الموظفين.

٨٩ - والدول الأعضاء التي لديها القدرة على مساعدة البلدان المساهمة أو المحتمل أن تسهم بقوات شرطة، والتي لا تملك قدرة كافية على التدريب، مدعوّة إلى إشراك أفراد الشرطة من تلك الدول في ما تنظّمه من تدريب سابق للنشر وذلك من أجل ضمان التدريب الملائم لجميع ضباط شرطة الأمم المتحدة.

٩٠ - أمّا الجهود العالمية التي استُهلت في عام ٢٠٠٩ من أجل زيادة عدد النساء في صفوف ضباط شرطة الأمم المتحدة فهي قد أفضت إلى زيادة ملحوظة في عددهن. فلا بد إذا من المحافظة على هذا الاتجاه الإيجابي الذي سيتطلب من الدول الأعضاء مواصلة الالتزام.

٩١ - وستواصل شعبة الشرطة تطوير الشراكات الاستراتيجية على أساس تحليل المزايا النسبية. فمن الضروري أن تعزز هذه الجهود أوجه التآزر بين مختلف أصحاب المصلحة، ومن بينهم المنظمات الإقليمية. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضع، بالتعاون مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، قائمات حصر للشركاء وأصحاب المصلحة والمانحين المعنيين بإصلاح الشرطة. وينبغي أيضا تعزيز التنسيق الاستراتيجي الرفيع المستوى مع الشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة ومن خارج الأمم المتحدة، وذلك سواء في المقر أو في الميدان. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية التنسيق بين الجهات المانحة دعما لأولويات الدولة المضيفة في مجال إصلاح الشرطة.

٩٢ - ومن أجل ضمان استدامة إصلاح الشرطة الوطنية، تحتاج شرطة الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الموارد. ولذلك، ستواصل شعبة الشرطة استكشاف سبل تعزيز الشراكات مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والبنك الدولي، وكذا كيفية تحسين إدارة الأموال في البعثات، وذلك بوسائل منها على سبيل المثال التدفقات المالية الوحيدة أو الصناديق الاستئمانية المشتركة. وينبغي تطوير مجمل القدرات في مجال إدارة الموارد وإدارة الصناديق سواء في البعثات أو في المقر. وعلاوة على ذلك، وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع على إدراج بند لزيادة التمويل المخصص للمهام المقررة في دعم مؤسسات العدالة والأمن في الميزانية المقررة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (S/2011/634، الفقرة ٧٥).

٩٣ - وينبغي أن تكون هناك جهود متواصلة لضمان التشارك في وضع برامج دعم الشرطة والقضاء والسجون، وتمويل هذه البرامج ورصدها وتقييمها وذلك منذ بدء معالجة حالة من حالات البلدان الخارجة من النزاع. وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون الوثيق بين عناصر البعثة وشعبة الشرطة وسائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المرفق الأول

أماكن حضور شرطة الأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

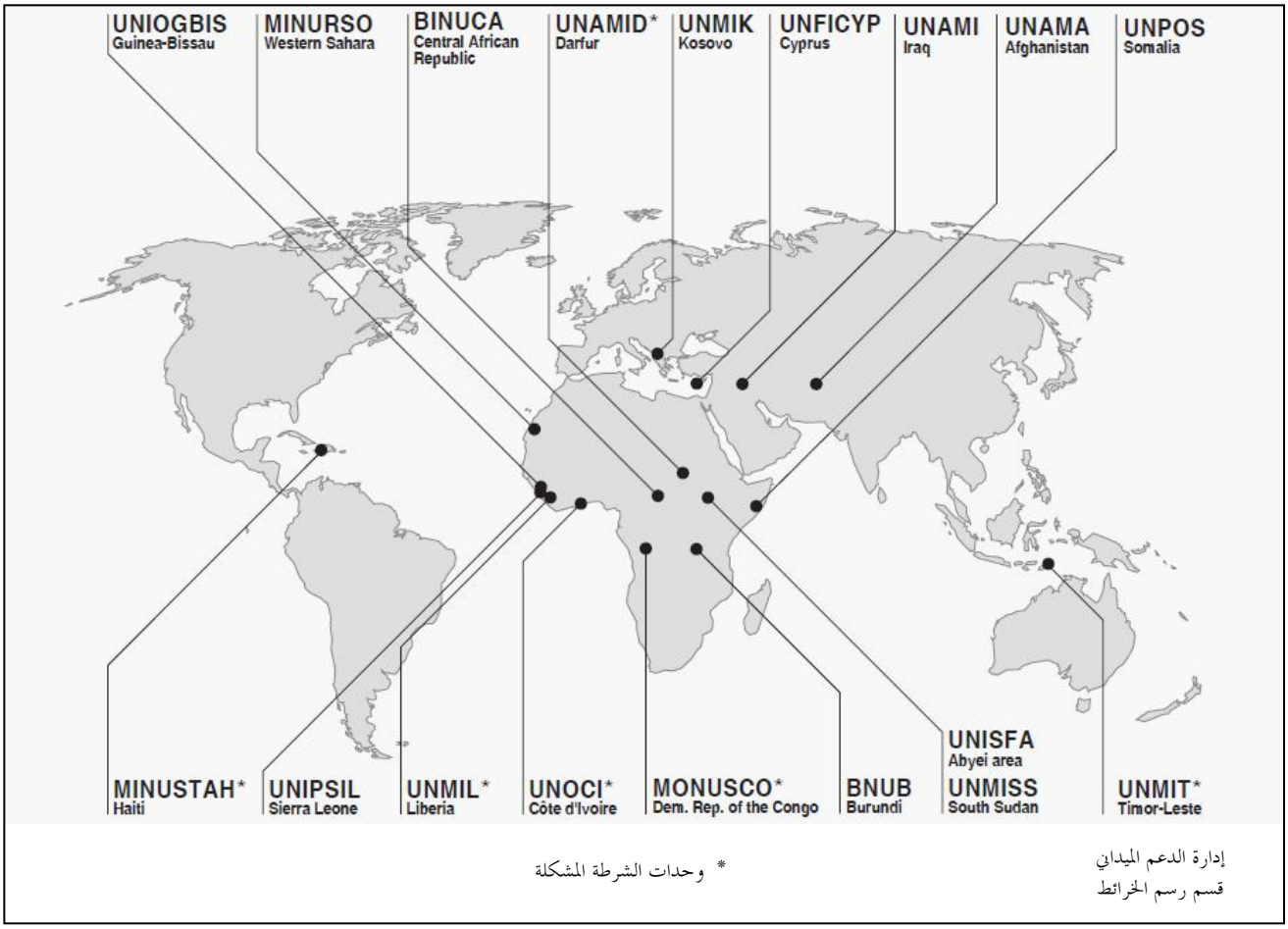

		ضباط الشرطة المعارون			موظفو الأمم المتحدة في عناصر الشرطة	
		المأذون بهم	المنتشرون	الإناث	المأذون بهم	المنتشرون
BINUCA	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٢	٢	–	–	–
BNUB	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	١	١	–	–	–
MINURSO	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	٦	٦	–	–	–
MINUSTAH	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	٣ ٢٤١	٣ ٥٨٢	٣٢٥	٨	٧
MONUSCO	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ٤٤١	١ ٣٦٢	١٣٣	٦	٥
UNAMA	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	٨	٤	١	١	١

		ضباط الشرطة المعارون			موظفو الأمم المتحدة في عناصر الشرطة	
		المأذون بهم	المنتشرون	الإناث	المأذون بهم	المنتشرون
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	٤	٤	–	١	١
UNAMID	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	٦ ٤٣٢	٤ ٩٧٧	٥٨٩	٢٥	٢٢
UNFICYP	قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	٦٩	٦٩	١٠	١	١
UNIOGBIS	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	٢٠	١٥	١	٤	٢
UNIPSIL	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٧	٦	–	٢	٢
UNISFA	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي	٥٠	–	–	١	–
UNMIK	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	٨	٧	١	٢	٢
UNMIL	بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	١ ٣٧٥	١ ٢٨٣	١٨٨	١٣	٦
UNMISS	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	٩٠٠	٤٤٦	٧١	٢٢	٥
UNMIT	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي	١ ٦٠٨	١ ٢٠٢	٩١	٢٨	٢٧
UNOAU	مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	–	–	–	٢	٢
UNOCI	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	١ ٤١٥	١ ٣٦٧	٣٤	٦	٦
UNPOS	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	–	–	–	٣	٣
	الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها	–	–	–	٢	٢
	المجموع	**١٦ ٥٨٧**	**١٤ ٣٣٣**	**١ ٤٤٤**	**١٢٧**	**٩٤**

المرفق الثاني

البلدان المساهمة بأفراد في شرطة الأمم المتحدة